الاقتصادية الصباح
العدد 1650 - السنة السادسة
الجمعة 22 شوال 1434 - الموافق 30 اغسطس 2013
Friday 30 August 2013 - No.1650 - 6th Year

واردات الصين من النفط الخام الكويتي تسجل أعلى ارتفاع

طوكيو - «كونا»: اظهرت بيانات صادرة عن الحكومة الصينية امس ان وارداتها من النفط الخام الكويتي في شهر يوليو الماضي بلغت اعلى مستوياتها منذ ستة اشهر لتصل الى 964 الف طن اي ما يعادل 224 الف برميل يوميا مرتفعة بنسبة 52.2 في المئة مقارنة بالشهر الذي سبقه.
وذكرت الادارة العامة للجمارك ان هذه النسبة هي الاعلى لواردات الصين من النفط الخام الكويتي منذ شهر يناير الماضي عندما بلغ حجم صادرات النفط الخام الكويتي لثاني اكبر مستهلك طاقة في العالم 1.09 مليون طن اي ما يعادل 258 الف برميل يوميا منخفضة بنسبة 14.2 في المئة على اساس سنوي. ولا تزال المملكة العربية السعودية اكبر مزود نفط للصين حيث ارتفعت الواردات بنسبة 16.1 في المئة لتصل الى 1.25 مليون برميل يوميا تليها انغولا التي بلغت صادراتها الى الصين 814 الف برميل يوميا متراجعة بنسبة 0.5 في المئة.
واحتلت عمان المرتبة الثالثة حيث بلغت صادراتها الى الصين 780 الف برميل مرتفعة بنسبة 97.7 في المئة.

التوقعات لا تشير إلى المزيد من الانخفاضات

«بيتك للأبحاث»: نهاية محتملة للتراجع القوي لأداء مؤشر سوق الكويت

أشار تحليل تقني خاص أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن أداء مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية السعري إن التوقعات لا تشير إلى مزيد من التراجع الشديد خلال الفترة القريبة القادمة، بل ربما تطرأ عملية تصحيح باتجاه الأعلى في الأيام المقبلة... وفيما يلي التفاصيل ...

منذ منتصف شهر مايو الماضي ومؤشر سوق الكويت للأوراق المالية السعري يحافظ على تداوله داخل نطاق 7.780 - 8.457 نقاط مستوى 76.4 في المئة لإحداثيات فيبوناتشي الواقعة بين 5.618- 8.451 نقطة. وقد حافظ المؤشر خلال تلك الفترة على وجودة عند مستويات أعلى من جميع معدلاته المتحركة معطيا بذلك إشارة للاحتفاظ بالأسهم لمستثمري الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة.

بينما اخيرا سلك المؤشر اتجاها متراجعا خلال الجلسات الثلاث الماضية. إلا أن إشارة المطرقة كادت تظهر خلال تداولات يوم الأربعاء، 28 اغسطس، والتي تعتبر مؤشرا على نهاية التراجع وتحول المسار للارتفاع. علما بانه على المستثمرين الانتظار لظهور إشارة التأكيد مع افتتاح المؤشر عند مستوى أعلى مع بداية الجلسة القادمة.

مع ظهور علامة التراجع الأخير تخطى المؤشر معدله المتحرك قصير الأجل متجها إلى أسفل، مستقرا عند مستوى أدنى بقليل من مستوى الدعم الواقع عند 7.780 نقاط معدل 76.4 في المئة.

إلا أن مع تواجد مؤشر MACD في منطقة الإفراط في البيع، بينما يشهد مؤشر القوة النسبية RSI تراجع حاد إلى أدنى من خطة العلوي، فإننا لا نتوقع المزيد من التراجع الشديد خلال الفترة القريبة القادمة، بل قد تطرأ عملية تصحيح باتجاه الأعلى في الأيام القليلة المقبلة.

في هذه الأثناء، باستطاعة مستثمري الفترات القصيرة، المحتفظين باستثماراتهم حتى الآن، الانتظار ومراقبة الأداء مع توقع انعكاس الاتجاه قريبا. بينما أي تراجع إضافي قد يشعل فتيلة التصفية لمستثمري هذه الفترة تجنبا لخسارة المزيد من الأرباح.

أما مستثمري الفترات المتوسطة والطويلة فبإمكانهم مواصلة الاحتفاظ باستثماراتهم في الوقت الحالي مع بقاء المؤشر عند مستويات أعلى من 7.155 نقاط لاستثمارات متوسطة الأجل، وأعلى من 6.933 نقاط للاستثمارات طويلة الأجل.

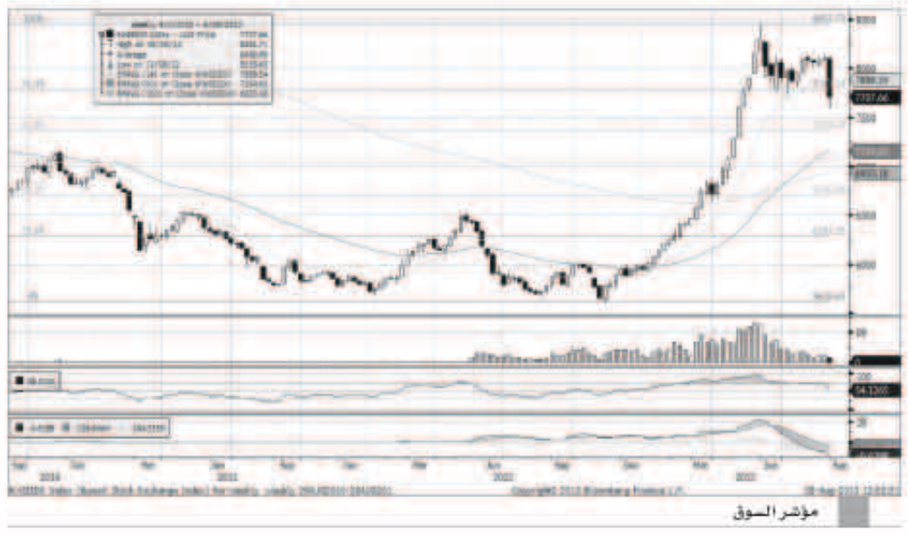
مؤشر السوق

متفائلون بالمرحلة المقبلة وسنعمل على توفير السيولة

الريس: «الخليج القابضة» مرت بظروف صعبة

الريس متحدثا خلال الجمعية العمومية

عقدت شركة الخليج القابضة جمعيتها العمومية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 امس، حيث أظهرت بياناتها المالية إجمالي أصول قدرها 132.037.568 دينار كويتي وحقوق ملكية قدرها 35.229.227 دينارا.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس إدارة الشركة هشام الريس إن الصعوبات والتحديات الكبيرة التي مرت بها الشركة والتي تمثلت بخسارة كبيرة تعرضت لها في القيمة وفي تحديد القيمة العادلة للاصول العقارية التي تمتلكهاخلال الاعوام الماضية تركت آثارها السلبية العميقة على أداء الشركة، مشددا على أن هذه الانخفاضات لم تكن إلا نتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية حيث أن الشركة تعمل في أنشطة التطوير العقاري وبالتالي فإن الأزمة المالية والركود الاقتصادي أثرا بشدة في معظم أنشطتها والتي ساهمت بشكل كبير في انحسار السيولة من خلال ندرة وصعوبة إتمام عمليات البيع لمكونات المشاريع العقارية، وهذا ما زاد من حجم الضغط على عاتق الشركة إذ نتج عنه تأخر تنفيذ المشاريع المقررة وفق الجدول الزمني المرسوم سلفا.

وأكد الريس أن معظم الخسارة السابقة نتجت بسبب الانخفاض في القيمة، إضافة إلى الخسائر المترتبة على إعادة تقييم قيم الاستثمارات العقارية، مبينا أنه وبالرغم من ذلك فإن شركة الخليج القابضة قد عملت على وضع خطط بديلة لتلافي تبعات الأزمة الاقتصادية والظروف الإقتصادية والسياسية الأخرى التي مرت بمملكة البحرين ومعاودة تنفيذ المشروعات وفق الاستراتيجية الجديدة المرسومة لذلك، مشيرا إلى دلائل بداية تعافي اقتصاد مملكة البحرين المركز الرئيسي لاستثمارات الشركة والتي أكدتها توقعات مجلس التنمية الاقتصادي بمملكة البحرين بأنه بلغ معدل النمو الاقتصادي المحلي 6.2 في المئة في العام الحالي2013 م مقارنة مع معدل نمو بلغ 3.9 في المئة في عام 2012 م ومعدل نمو بلغ 1.9 في المئة في عام 2011 م.

وشدد الريس على أن شركة الخليج القابضة قد عملت خلال الفترة المنصرمة على تعيين فريق عمل جديد لاستكمال تنفيذ مشاريع الشركة وبالخصوص مشروع الفيلامار الواقع في مرفا البحرين المالي مؤكدا أن لدى مجلس الإدارة الثقة الكبيرة بأن الشركة لديها القدرة على الاستمرارية بالاعتماد على بيع المشاريع العقارية أو جزء منها، وجمع رأسمال إضافي من مساهمي الشركة.

وختم الريس بتوجيه الشكر لجميع مساهمي الشركة على دعمهم وتفهمهم وعلى استجابتهم الدعوة للحضور، آملا أن يحمل العام القادم تطورات إيجابية للشركة وفق الخطط الطموحة والتوجهات الجديدة لمجلس الإدارة والفريق التنفيذي.

جانب من الحضور

الاتصالات السورية ترفع أسعارها بنسب 100 في المئة

دمشق - د.ب.أ: أعلنت شركة الاتصالات السورية رفع أسعار الاتصالات الأرضية والخلوية بنسب تصل إلى 100 في المئة في بعض خدماتها، وذلك بدءا من أول سبتمبر القادم.

وقالت الشركة في بيان لها انه «نظرا للظروف التي تمر على البلاد وحفاظا على جودة الاتصالات واستمراريتها تم تعديل أسعار خدمات الاتصالات»، وتراوحت «التعديلات» بين رفع 25 في المئة كاقل نسبة وحتى 100 في المئة. وكانت الشركة السورية للاتصالات رفعت أسعار المكالمات الدولية على الهاتف الثابت بنسب تجاوزت 50 في المئة بدءا من أول أغسطس الجاري، كما رفعت مؤخرا شركتا إم.تي.إن و«سيرتيل»، المشغلتان الوحيدتان لخدمة اتصال الخلوي في سوريا بالشراكة مع المؤسسة العامة للاتصالات، أسعار خدمة التجوال الهاتفي الدولية، بنسب مختلفة من دولة لأخرى.

الأزمة السورية ترعب أسواق العالم وترفع أسعار النفط والذهب

محللون: هروب جماعي للمستثمرين من الأسهم إلى المعدن الأصفر.. ومخاوف بشأن النفط

هوت غالبية أسواق الأسهم في العالم متأثرة بالمخاوف من اندلاع حرب سوريا في منطقة الشرق الأوسط، فيما ارتفعت أسعار الذهب بسبب حالة الهلع التي أصابت المستثمرين ودفعتهم نحو المعدن الأصفر كملاذ آمن، بينما واصلت أسعار النفط أيضا ارتفاعها بسبب تصاعد وتيرة القلق بشان الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط.

وهبطت غالبية الأسواق في أوروبا الأربعاء لكن الخسائر الأقسى تكبدها مؤشر «داكس» الألماني الذي تراجع بنسبة 1.3 في المئة، فيما تراجع مؤشر «فوتسي» البريطاني بنحو نصف نقطة مئوية، أما أسواق آسيا فمنيت بالخسائر الأكبر، حيث تجاوز التراجع في غالبية أسواقها ما نسبته 1 في المئة، لكن الأسواق الأميركية التي فتحت بعد إغلاق آسيا وأوروبا عادت لترتد نحو تسجيل مكاسب طفيفة في تداولات الأربعاء بعد الخسائر التي منيت بها الثلاثاء.

وقال الخبير النفطي العراقي عصام الجلبي لـ «العربية.نت» إن التوترات في منطقة الشرق الأوسط تمثل عاملا بالغ الأهمية في تحديد حركة أسعار النفط في الأسواق العالمية، متوقعاً أن تسجل الأسعار قفزة كبيرة في حال تمت الضربة العسكرية الغربية على سوريا.

كما يشير الجلبي إلى أن المضاربين في أسواق النفط يلعبون دورا مهما في استغلال التوترات السياسية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره على الفور، مقدرا أن ما بين 20 في المئة إلى 25 في المئة من حركة أسعار النفط تكون متأثرة بالعمليات المضاربية التي يشهدها السوق.

وقال المحلل الاقتصادي، جوليان جيسوب، «إن التهديدات الغربية بالتدخل العسكري في سوريا دفعت المستثمرين إلى الهروب نحو الملاذات الآمنة مثل الذهب والعملات، وخاصة الين الياباني»، ولذلك منيت هذه الأسواق بانخفاضات حادة.

وأضاف جيسوب: «هناك قلق بالغ بشان المخاطر الجيوسياسية والتي لا يمكن التنبؤ بها وبانعكاساتها وهو ما يتسبب بالهروب من الأسواق».

ويأتي التراجع في الأسواق الأوروبية والآسيوية على الرغم من صدور العديد من البيانات الاقتصادية الإيجابية سواء في منطقة اليورو أو في الصين التي تؤثر عادة على كافة الأسواق في شرق آسيا، إلا أن المخاوف السياسية هي التي تهيمن على أسواق الأسهم مع احتمالات تورط الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في حرب جديدة بمنطقة الشرق الأوسط، بحسب جريدة «فايننشال تايمز» البريطانية.

وارتفعت أسعار الذهب والنفط تبعا للتطورات السياسية بشان سوريا، حيث تجاوزت أسعار الذهب مستويات 1433 دولارا للأونصة الواحدة خلال تداولات الأربعاء، وذلك بعد أن تدافع المستثمرون نحو الهروب من أسواق الأسهم إلى الاحتماء بالذهب كملاذ تقليدي آمن في الظروف السياسية المتوترة وغير المستقرة.

أما أسعار النفط فسجلت أعلى مستوياتها خلال العام الحالي مواصلة رحلة الارتفاع التي بدأتها الثلاثاء، حيث تجاوز الخام الأميركي الـ112 دولارا وهو أعلى مستوى له على الإطلاق خلال العام الحالي، أما خام برنت فتجاوز 116 دولارا وهو أعلى مستوى له على الإطلاق خلال العام 2013.

المخاوف تحيط بالأسواق العالمية

التطورات التقنية المتسارعة قد تؤدي إلى أن تصبح أكبر منتج للنفط في العالم

«الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات» يحذر من التأثير السلبي لثورة الغاز الصخري

حذر الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» الهيئات الممثلة لقطاع التصنيع في الشرق الأوسط من التطورات التي يشهدها قطاع البتروكيماويات العالمي وتداعياتها الفعلية التي لا بد أن تؤثر على مستقبل قطاع الأسمدة في دول مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من التوقعات بنمو الطاقة الإنتاجية لقطاع الأسمدة في منطقة الشرق الأوسط إلى 50.4 مليون طن بحلول عام 2016.

وتوقع الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات أن تتأثر عوائد شركات دول مجلس التعاون الخليجي سلبا في المستقبل القريب لتوفر المواد الأولية بأسعار مناسبة في أيدي المنافسين بفعل ثورة الغاز الصخري في أمريكا الشمالية.

وقال أمين عام الاتحاد الدكتور عبدالوهاب السعدون: بالنظر إلى الارتباط الوثيق لاقتصاد منطقة الشرق الأوسط بقطاع النفط والغاز، لا يمكننا تجاهل أي من التغيرات أو التوجهات التي تؤثر على أدائه سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

وكشف بحث أعدته الوكالة الدولية للطاقة العام الماضي أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد في المرحلة الراهنة 20 في المئة من مجمل احتياجاتها في قطاع الطاقة، إلا أن التطورات التقنية المتسارعة في استخراج الغاز والنفط الصخريين قد تؤدي إلى أن تصبح أكبر منتج للنفط في العالم خلال العقدين القادمين من الزمن.

ومن المتوقع أن يتأثر قطاع الأسمدة في دول مجلس التعاون الخليجي بهذا النمو المرتقب في إنتاج الغاز الصخري، إذ تشير الأرقام المبدئية الصادرة عن «جيبكا» إلى أن حجم الأسمدة المصدرة إلى أمريكا الشمالية عام 2012 بلغ 1.7 مليون طن، لتشكل هذه البلدان ثاني أكبر سوق لصادرات الأسمدة من دول مجلس التعاون الخليجي، بعد منطقة الشرق الأقصى.

وأضاف السعدون: يتيح اكتشاف مكامن الغاز الصخري في أمريكا الشمالية لشركات الكيماويات في تلك المنطقة إمكانية الحصول على المواد الأولية الداخلة في تركيب الأسمدة مثل النتروجين والكبريت بأسعار أقل، مما قد يعرّض منتجي الأسمدة في دول مجلس التعاون إلى التراجع.

وأكد أنه في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الغاز الصخري، تبرز الحاجة إلى تطوير قطاع الأسمدة في منطقة الشرق الأوسط، ليكون قادرا على الاستفادة من قدراته التنموية.

من جهة ثانية، تستضيف «جيبكا» مؤتمرها السنوي الرابع للأسمدة في سبتمبر المقبل بدبي، للتباحث في أبرز التوجهات العالمية المؤثرة في أداء القطاع.

ويستقطب الحدث أكثر من 300 من كبار خبراء القطاع للاطلاع على أحدث الرؤى والتوجهات الكفيلة بتحقيق استدامة نمو قطاع الأسمدة في دول مجلس التعاون الخليجي. وستكون النهضة الكبيرة في قطاع الغاز الصخري في الولايات المتحدة وتأثيرها على القطاع في الشرق الأوسط المحور الرئيسي لجلسة نقاش خاصة تحت عنوان «ثورة الغاز الصخري في أمريكا الشمالية».

ثورة الغاز الصخري تؤثر على انتاج النفط

حالة عدم اليقين تضغط على الأسواق العالمية

اغلقت سوق الاسهم الخليجية على اللون الاخضر، بعد جلسة متقلبة شهدت دخول طلبات شراء على الاسهم التي تدنت اسعارها خاصة الشركات القيادية، بسبب الهبوط الذي سجلته الاسواق العالمية بفعل المخاوف من شن دول غربية ضربة عسكرية ضد سورية.

وسجل المؤشر مكاسب ب 28.61 نقطة بنسبة 0.37 في المئة ليغلق عند 7751.32 بتداولات تجاوزت 8 مليارات ريال ،حققت خلالها أسهم 58 شركة ارتفاعا في قيمتها فيما تراجعت أسهم 88 شركة أخرى، وبلغ عدد الأسهم المتداولة 345.9 مليون سهم توزعت على أكثر من 165.2 الف صفقة. وسجل مؤشر الاسهم أمس الاول أكبر انخفاض في يوم واحد منذ عامين يبلغ 332 نقطة.

وقلصت معظم الأسواق الخليجية خسائرها الكبيرة التي منيت بها مع بداية التداولات، وأغلقت أسواق «دبي» و«أبوظبي» و«قطر» و«مسقط» على تراجع بين ال1 و3 في المئة، فيما انخفض «سوق الكويت» بنسبة 0.8 في المئة ، بينما أنهى سوق البحرين تعاملاته على مكاسب طفيفة بنسبة 0.3 في المئة.

من جهة اخرى قفزت أسعار النفط لتصل إلى أعلى مستوى في عامين، وقفزت أسعار الذهب فيما تعرضت أسواق الأسهم في العالم لضغوط من جديد امس وسط مخاوف من شن دول غربية ضربة عقابية ضد سورية.

وارتفع سعر خام نفط غرب تكساس الوسيط «الخام الأمريكي الخفيف» بنسبة 0.9 في المئة ليصل إلى 110.03 دولارات للبرميل مع انزعاج مستثمرين من إمكانية أن يهدد عمل عسكري إمدادات النفط العالمية.